

ديسمبر 2019

البدء في تفعيل متطلبات جديدة على الشركات ذات الاستثمار الأجنبي بتقديم تقارير دولية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر

بيانات المؤلفين

غادة الإهواني
المحامي والشريك

+2 0 22461-5520

Ghada.ElEhwany@bakermckenzie.com

منير بيومي
محام

+2 0 22461-5520

Moneer.Bayomy@bakermckenzie.com

نود الإهاطة بأنه قد طرأ تعديل جديد على قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ("قانون الاستثمار")، بموجب القانون رقم 141 لسنة 2019، إذ بمقضاه أضيف التزام على الشركات التي تتضمن استثماراً أجنبياً في مصر بتقديم معلومات وبيانات لأغراض إحصائية بحثة متعلقة بالأصول الاستثمارية لديها في مصر، وسوف تسهم تلك المعلومات والبيانات الإحصائية بشكل أساسي في الوقوف على معدلات النمو الاقتصادي، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إحدى ركائز ذلك النمو، وأيضاً تحديد القطاعات التي تثير اهتمام المستثمرين الأجانب عن غيرها.

على الرغم من أن هذا التعديل أدخل على قانون الاستثمار ، وليس قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ، فإن اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار وكذلك الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ("الهيئة") تطبق تلك المتطلبات على كافة الشركات التي تتضمن استثماراً أجنبياً.

وتجدر الإشارة إلى أن اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار قد عُدلت ونشرت تلك التعديلات بتاريخ 6 نوفمبر 2019 وتضمنت تعديلات اللائحة التنفيذية ثلاثة أنواع من التقارير لذك الشركات، كالتالي:

1. تقارير تقدم خلال 30 يوماً من تاريخ تأسيس الشركة أو أي تعديل يطرأ على رأس المال أو الغرض أو هيكل المساهمين أو تشكل مجلس الإدارة.

2. تقارير ربع سنوية تقدم خلال 45 يوماً من انتهاء أشهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر من كل عام (تقارير ربع سنوي) تتضمن بيانات مالية.

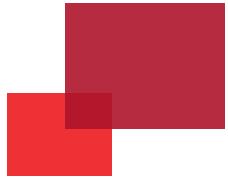
3. تقارير سنوية تقدم خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

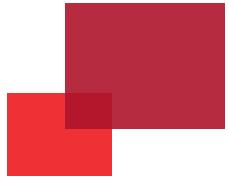
علماً بأن كافة الشركات تقوم بتقديم القوائم المالية سنوياً إلى الهيئة كما أن كافة القرارات الصادرة من مجالس الإدارة والجمعيات العمومية يتم اعتمادها وتقديمها للهيئة بشكل دوري، وبناءً على ذلك فإن المتطلبات الجديدة أضافت التزاماً على الشركات بإعداد تقارير إضافية وعلى فترات متقاربة مقارنة بما جرى عليه العمل.

أثر هذه التعديلات:

بما أن تلك التعديلات أصبحت واجبة النفاذ، يجب المبادرة باستخدام نماذج التقارير المزودة من قبل الهيئة (باللغتين العربية والإنجليزية)، واستكمالها بالمعلومات والبيانات المطلوبة حسب نوع التقرير ويمكنكم استخدام رابط الهيئة (<http://gafi.gov.eg/Arabic/eServices/FDI>) و(<http://gafi.gov.eg/Arabic/eServices/FDI>)

ومن الجدير بالذكر أن هذا التعديل لقانون الاستثمار فرض عقوبة تصل إلى مبلغ قدره 50000 جنيه مصرى (خمسون ألف جنيه مصرى) على المسئول عن الإدارة الفعلية بالشركة التي تخل بالامتثال لذك المتطلبات الجديدة كما أن الإدارات المعنية بالهيئة قد توقف الخدمات التي تقدمها للشركات التي لم تبادر بتقديم التقارير المشار إليها عن الاستثمارات الأجنبية.





حُلْمِي و حُمَّزَة و شُرْكَاؤُهُم

مبني نايل سيتى، البرج الشمالي
الدور الحادى والعشرون
٢٠٠٥ ج، كورنيش النيل
رملاة بولاق
القاهرة، مصر

هاتف: ٥٥٢٠٢٤٦١ +

فاس: +٢٠٢ ٢٤٦١ ٩٣٠٢

www.bakermckenzie.com

¹⁰ يذكر آند ماكنتزي مكتب حماة دولي بمكتبه حقوق محفوظة. يذكر آند ماكنتزي جميع الحقوق محفوظة بمكتبه أعضاء حول العالم. وفقاً للمصطلحات الدارجة في ذلك المجال، تكون الإشارة لـ "ثيريل" بأنه شريكاً أو ما يعادل ذلك في هذا المكتب، أوضاع تكون المكتبة إلى "كتاب" بأنه مكتبة يكتب المحمادة ذات.

قد يشكل هذا البيان إعلاناً عن محامي مما قد يتطلب إخطاراً في بعض الدول.